أوراق البدائل

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

مبادرة الإصلاح العربي
Arab Reform Initiative

من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية

نحو دستور مصري جديد
[تجارب ورؤى]

منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)
العنوان: شقة ٤. الطابق الرابع. ٥ شارع المساحة. الدقي. القاهرة (ج.م.ع)
Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية

(نماذج وتوصيات)

محمد العجاتي

باحث والمدير التنفيذي لمنتدى البدائل العربي للدراسات

كلوفيس هنريك دي سوزا

أكاديمي برازيلي

نوران أحمد

مساعد باحث بمنتدى البدائل العربي للدراسات

هذه الأوراق تصدر بصفة غير دورية

وهي نتاج سيمنار داخلي ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات

قائمة محتويات

مقدمة ٣

أولا: مفهوم الديمقراطية التشاركية: ٣

ثانيا: أزمة الديمقراطية التمثيلية: ٤

وضع الديمقراطية التمثيلية في مصر: ٥

الحالات التطبيقية للديمقراطية التشاركية - الحالة البرازيلية نموذجا ٦

المشاركة الاجتماعية في دستور ١٩٨٨ . . . . . ٧

ثالثا: ابتكارات وتحديات الحكم التشاركي ٧

رابعا: الديمقراطية التشاركية والحالة المصرية: ٩

الآليات اللازمة لتطبيق ذلك علي أرض الواقع: ٩

نشر وتوزيع

رقم الإيداع: ١٨٥٣٨ / ٢٠١١

+2 01222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

مقدمة

يتميز الحكم التشاركي بجهود تجعل المؤسسات الديمقراطية أكثر إدماجية، فيما يشكل قطيعة مع الرؤى التي تقلل من المشاركة وتحصر العمل السياسي في التصويت، وتتعامل مع الديمقراطية كمجرد طريقة لتشكيل حكومات. في هذا السياق، تتناول هذه الورقة قضية الديمقراطية التشاركية باعتبارها الشكل الأحدث من أشكال الديمقراطية التي أخذت بها عدة دول في أمريكا اللاتينية في إطار التحول الديمقراطي التي شهدته القارة. من خلال نقاط رئيسية هي: ماهية مفهوم الديمقراطية التشاركية، وأسباب ظهورها، والتعرض للحالة البرازيلية كنموذج للديمقراطية التشاركية، وكيف يمكن الأخذ بهذا النموذج في الحالة المصرية، وكيف يمكن أن ينعكس في الدستور المصري.

أولا: مفهوم الديمقراطية التشاركية:

تقدم الديمقراطية التشاركية باعتبارها "المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية والسياسات التي لها تأثير مباشر علي حياتهم بدل من الاعتماد الكلي في هذه القضايا على النواب المنتخبين، وبالتالي فإن هذه المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في إطار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل المباشر بين الجماهير أكبر."[١] هناك تعريف أخر للديمقراطية التشاركية قدمه جون ديوي حيث عرف الديمقراطية التشاركية باعتبارها: "مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها".[٢]

ويطرحها البعض في شكلها البسيط باعتبار أنها العملية التي تعتمد على المشاركة الواسعة للمواطنين في توجيه وإدارة النظام السياسي.[٣] وهي كذلك حق المواطنين في النظم الديمقراطية في المشاركة، بحيث أنه من واجب المواطنين المشاركة في صناعة القرارات التي يقدمها نوابهم والتي تكون ذات صلة بحياة كل المواطنين.[٤] أو العملية التي من خلالها يمتلك المقيمين في منطقة معينة القدرة والقوى على تجاوز مرحلة قيامهم بإعلام نوابهم بتفضيلاتهم والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات الملزمة المتعلقة بحياتهم.[٥]

---

(1) Carig calahoun,"Participatory democracy","The dictionary of the social sciences ,January 1,2002, available on the link: http://www.highbeam.com/doc/1O104-participatorydemocracy.html

(2)Toward participatory democracy, "Paths of learning ", summer 2005 ,Available on the link: http://www.pathsoflearning.net/articles_Toward_Participatory_Democracy.php

(3) en. wikipedia. org/wiki/participatory –democracy .

(4) James brown, "What is participatory democracy ?it means you get involved ",Daily times, March 1,2010 ,Available on the link : http://glasgowdailytimes.com/opinion/x1834679394/What-is-participatory-democracy-It-means-you-get-involved

(5) Lena bae, "Participatory democracy in Chicago: Participatory budgeting in working ,important ,and going to say" ,April 15 ,2011 ,Available on the link : http://hpronline.org/united-states/participatory-democracy-in-chicago-participatory-budgeting-is-working-important-and-going-to-stay/

وتتفق هذه التعريفات حول عدد من العناصر الأساسية هي:

١- تبني مفهوم الديمقراطية من أسفل.

٢- مكملة للديمقراطية التمثيلية وليست بديلا عنها.

٣- تتسم بالتفاعل المباشر والنشط بين المواطن ونوابه وبين المواطن ومشكلاته.

٤- دور بارز للمحليات في إطار آليات تنفيذها.

ثانيا:- أزمة الديمقراطية التمثيلية:

وقد ظهر هذا المفهوم للاستجابة لمجموعة من التحديات تواجه مفهوم الديمقراطية التمثيلية فكثير من الكتابات تشير لما بات يعرف بأزمة الديمقراطية التمثيلية في الغرب، وقد بدأت هذه الكتابات وإرهاصاتها الأولى مع كتابات جيمس ديوي والذي رأي أن الديمقراطية لابد أن ترسخ في التنظيم الاجتماعي، خاصة في ظل المجتمعات الصناعية المركبة، والتي تحولت فيها الديمقراطية إلى مجرد إجراء، حيث أن الديمقراطية هي عملية مستمرة لا تقتصر على الذهاب كل بضعة أعوام للتصويت لأحد المرشحين واعتزال المشاركة بعدها حتى تأتي الانتخابات التالية.[٦]

كما تناول هذه الفكرة فيما بعد عالم الاجتماع الإنجليزي "أنتوني جيدنز" في كتابه "الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، حيث تناول ما انتهى إليه الوضع الحالي في ظل الديمقراطية التمثيلية التقليدية من "استبعاد"، أخذ شكلين أساسيين، أحدهما خاص بمن هم في قاع المجتمع، وهم من لا يجدون أمامهم قنوات تستوعبهم في التيار الرئيسي للمجتمع حيث لا يستطيعون التعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم في ظل المنظومة الاجتماعية والسياسية التقليدية، والآخر هو الاستبعاد الإرادي والذي يعني انسحاب الجماعات الثرية والتي تتمتع بكافة حقوقها من النظام العام (التعليم العام، الصحة العامة، ...)، وغيرها من الخدمات، الأمر الذي يعني ضمنا التأثير على كفاءة وجودة الخدمات، حيث أن حقوق المشاركة السياسية اقتصرت بمرور الوقت على إجراء الانتخابات وبعدها كل فرد وجماعة تعود إلى عزلتها.[٧]

تلى ذلك الكثير من الكتابات التي بدأت التأصيل لمشكلة الديمقراطية التمثيلية، حيث وجد أن نظام السوق الرأسمالي الذي يعني بتحقيق الصالح العام لكل مكونات المجتمع من خلال سعي الأفراد لتحقيق مصالحهم ممثلا في قانون المنافسة الحرة، بدأ ينحرف عن هدفه وانتهى بخلق كيانات احتكارية كبيرة، وانتهى الأمر لتمكين وسيطرة أقلية على المجال العام، والغالبية تعاني من الحرمان، والمجال أمامهم أصبح مقفول بشكل لا يمكنهم من الحراك الاجتماعي.[٨]

على مستوى الممارسة، فإن الليبرالية كمنهج سياسي والرأسمالية كنظام ديمقراطي اتضح أنهما لم يقدما أية ضمانات لحماية الحريات بحيث أن هذه الحريات تحولت لامتيازات يتمتع بها قلة من الرأسماليين والسياسيين لتحقيق مصالحهم. كما أن الإفراط في الإدارة والتحكم من جانب السلطة

---

[٦] ماجدة علي صالح، "دراسات في الأيدلوجية السياسية "،٢٠٠٨، ص ٨٩.

[٧] أنتوني جيدنز، "الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، أحمد زايد، محمد محي الدين (مترجم)، ٢٠١٠، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ص ١٤٣.

[٨] ماجدة علي صالح، مرجع سابق، ص ٩٢.

التنفيذية، وسوء الإدارة البارز في القطاعين العام والخاص، دفع للتساؤل حول مدى كفاءة التمثيل السياسي التقليدي.[٩]

إلى جانب هذه العوامل تعرض روبرت بوتنام إلى عوامل أخري أثرت في كفاءة العملية الديمقراطية وأنتجت مطالبات بإعادة النظر في الديمقراطية التمثيلية، وإن كان هذا في إطار تناوله لقضية رأس المال الاجتماعي، حيث أشار إلى قضية أزمة الثقة من جانب الجماهير تجاه السياسيين، والتي تعمقت في أعقاب الفضائح السياسية والأخلاقية التي بدأت تتكشف وربما أبلغ مثال على ذلك هو فضيحة ووترجيت، كما أن اختزال الديمقراطية في صورتها التمثيلية التقليدية في الإجراء الانتخابي أو التصويتي الذي يتم كل ٤ أو ٥ سنوات لمرة واحدة، لا يضمن رقابة جادة وقوية على أداء السياسيين، حيث أتضح أن خلال هذه الفترات التي تفصل بين كل انتخابات وأخرى قد يتم اتخاذ قرارات على قدر كبير من الأهمية والخطورة دون الرجوع للجماهير، وربما برغم معارضة الجماهير، والأمثلة على ذلك متوافرة مثل حرب فيتنام، حرب العراق، وهي العوامل التي ساهمت في انسحاب المواطنين من إدارة الشأن العام، وربما ساهمت في انخفاض نسب المشاركة السياسية من جانب المواطنين لاقتناعهم بضعف تأثيرهم على الشأن العام.

وهو ما تثبته الإحصاءات حيث حدث تناقص في الإقبال على الانتخابات الوطنية في حالة الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الثلاث بين 1960 و1990 حيث انخفض المعدل التصويتي إلى ما يقارب الربع، وهو ما تكرر في الانتخابات على المستوى المحلي ومستوى الولايات.[١٠]

وقد قدم جون رولز تصوره عن التعامل مع أزمة التمثيل السياسي التقليدي والتي أصبحت تفتقر للعدالة، حيث قال أنه لابد أن يتم إدماج للجماهير في السياسات والمؤسسات الديمقراطية، بشكل يراعي هوية ومصالح المواطنين وبشكل به مساواة بين الجميع، وذلك من خلال تمثيل الجماهير والمواطنين بمواقعهم الاجتماعية الطبيعية في المجتمع في هذه البني والسياسات الاجتماعية، بحيث أن هذا التمثيل يكون له تمثيل حقيقي لظروفهم ومعيشتهم الواقعية.[١١]

وضع الديمقراطية التمثيلية في مصر:

على مدى السنوات العشر الأخيرة في مصر حدث تداخل كبير بين النخبة الاقتصادية والنخبة السياسية في مصر على مستوى الشبكات والعلاقات القائمة بين النخبتين، وصولا إلى حد التماثل بين النخبتين، حيث شهدت السنوات الأخيرة في مصر تزايد عدد الشخصيات المالية والاقتصادية ورجال الأعمال الذين تقلدوا مناصب سياسية سواء على المستوى التنفيذي والتشريعي، حيث أنه في ظل حقيقة وجود شبكات وعلاقات بين النخبتين فإن كثير من المنتمين للنخبة الاقتصادية سواء كانوا رجال أعمال أو أعضاء غرف تجارية كانوا يوجهون آلتهم المالية بالتوازي مع استفادتهم من علاقاتهم مع النخبة السياسية حيث كان يتم تعبئة أجهزة الدولة لخدمة هذه العناصر أثناء العملية الانتخابية، الأمر الذي مكن هذه العناصر من الفوز بكثير من المقاعد في البرلمان، والتي كانت تمرر كثير من التشريعات التي تعمل لمصالح هذه النخبة وليس مصالح الجماهير ومتطلباتها، وبالتالي فإن العناصر التي كانت تفرزها هذه الانتخابات لم تكن سوى انعكاس لخريطة النخبة المصرية في ذلك الوقت.

---

(9) Briding document: What is deliberative democracy?, "Introduction: Democratic governance today ".

(10) Robert D.putnam ,"Bowling alone: America's declining social capital ",Journal of democracy , January 1995 , P: 3 .

(11) Joshua cohen ,"Deliberation and democratic legitimacy" , P:2.

كما أن هناك مشكلة أخرى فيما يتعلق بكفاءة الديمقراطية التمثيلية في مصر، وهي تلك المتعلقة بمدي تعبير الانتخابات عن الواقع الاجتماعي المصري ومكوناته، حيث أن كان يتم الاحتيال على أحد القواعد المنظمة للعملية الانتخابية، وهي القاعدة المتعلقة بتخصيص نسبة ٥٠٪ من مقاعد للبرلمان لفئة العمال والفلاحين - وهو المبدأ الذي وضع في أعقاب ثورة ١٩٥٢ بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين هذه الفئات المهمشة- حيث يحتال كثير من المتقدمين لعضوية البرلمان عبر ادعاء انتماءهم لهذه الفئات، مستفيدين من إمكاناتهم المادية وعلاقاتهم مع النظام السابق في دخول البرلمان وبالتالي كان تُحرم العناصر الحقيقة الممثلة لهذه الفئة من التواجد داخل البرلمان وبالتالي التعبير عن متطلباتها واحتياجاتها.

يضاف إلى المشاكل السابقة والتي كانت تتعلق بالديمقراطية التمثيلية في شكلها التشريعي، هي مشكلة الديمقراطية التمثيلية على المستويات القاعدية، حيث أنه حتى في المحليات والمجالس المحلية والتي يفترض أنها تعني أكثر وبشكل أكثر مباشرة بقضايا المواطنين اليومية والتي يفترض أيضا أن تعبر عن متطلباتهم في هذه المستويات، كانت تغييب من الأساس فكرة التمثيل في هذه المجالس، حيث أن هذه المجالس كان يُنظر إليها على أنها جزء من أجهزة الدولة، والتي كان يطوعها النظام لمصلحته، حيث أن الوظائف والمواقع داخل الجهاز المحلي كانت تخضع التعيينات فيها لاعتبارات الزبائنية، والولاء وللاعتبارات العائلية والشخصية، وهي المشكلة التي تتجلى بصورة أكبر في المجالس المحلية والمحليات التي تقع خارج المركز.

الحالات التطبيقية للديمقراطية التشاركية:- الحالة البرازيلية نموذجا

يعد الدستور الحالي في البرازيل هو الدستور السابع في تاريخ البلاد، حيث بدأ التاريخ الدستوري البرازيلي عقب استقلال البلاد مباشرة في عام ١٨٢٢ من خلال تكريس مبادئ الدولة الليبرالية المستوحاة من النموذج الفرنسي، ما منع تغول المجال القانوني على الحريات المدنية. وأكد المسار التاريخي التالي على حقوق وحريات الأفراد، متأثرا بأميركا الشمالية، خاصة فيما يتعلق بنموذج الحكم الفيدرالي. ولاحقًا انتقل المسار تدريجيا من الدولة الليبرالية إلى الدولة الاجتماعية من خلال استلهام دساتير عدة، خاصة الدستور البرتغالي وموقفه من حكم القانون الديمقراطي (سيلفا، ١٩٩٩).[١٢]

ثم تعاقبت الدساتير بناء علي التطورات السياسية في البرازيل (١٨٨١- ١٩٣٤- ١٩٣٧- ١٩٤٦- ١٩٦٧). ووسط حالة الانفتاح السياسي التي بدأت مع حلول نهاية السبعينيات، اكتسبت قوى اجتماعية كثيرة زخما كبيرا وضغطت من أجل دستور جديد. وكرد فعل على الحكومة السلطوية، أصدرت الجمعية التأسيسية مشروع دستور يرتقي لطموحات الحرية والعدالة الاجتماعية. ودخل الدستور الجديد (وهو الدستور الحالي في البرازيل) حيز التنفيذ عام ١٩٨٨، وعزز الفيدرالية، واللامركزية الإدارية، ووسع الاعتراف بالحقوق الأساسية (تاشيتو، ٢٠٠٥).

وفي هذا الدستور، تؤسس الدولة الحكم الديمقراطي للقانون، واحترام المواطنة وسيادة الشعب. كما تم إقرار حق التصويت للرجال والنساء لمن هم فوق سن ١٦. كذلك أدخل دستور ١٩٨٨ أشكالا للمشاركة المجتمعية في الحكم، وخاصة من خلال مجالس إدارة السياسات. وعلاوة على ذلك، تم إقرار آليات استفتاء

---

[١٢] كلوفيس هنريك دي سوزا، "الديمقراطية التشاركية في البرازيل:ضمانات وأفكار جديدة وتحديات دستورية "،ورقة مقدمة في مؤتمر حول الدستور المصري الجديد:تحديات وخبرات، القاهرة، ٢٢ و٢٣ فبراير ٢٠١٢.

شعبي عام لأخذ المشورة فيما يخص تقسم الدولة والمسائل القانونية، وكذلك تم إقرار مبادرة شعبية لصياغة مشروعات قوانين.[١٣]

باختصار، يتسم المسار السياسي للبرازيل بالدساتير الليبرالية والاجتماعية، وكذلك بالمراوحة بين المُثل والمبادئ السلطوية والديمقراطية. وفيما يخص القانون الدستوري البرازيلي، تعرضت الحقوق السياسية لشروط الأهلية وأحقية التصويت في الانتخابات العامة. وفيما يتعلق بالديمقراطية، نشدد على توسع المشاركة المجتمعية في السنوات الأخيرة. وقد تم استبدال القيود على عملية التصويت في الدساتير الأولى بإشراك مجتمعي أكبر في القرارات السياسية في الدساتير الأحدث. وهكذا، ظلت مبادرات واقتراحات توسيع المشاركة خجولة حتى تطبيق دستور ١٩٨٨.

المشاركة الاجتماعية في دستور ١٩٨٨

كان دستور ١٩٨٨ واضحا في توسيع المشاركة الاجتماعية. فقد تضمن الدستور مطالب اجتماعية كالحرية والإشراك في الساحة السياسية، خالقا بذلك مساحة لاختبار الديمقراطية التشاركية. وتم تنفيذ آليات عديدة لتوسيع الحقوق السياسية، خاصة تلك المتعلقة بلامركزية الإدارة، وكذلك إشراك المواطن والمجتمع المدني في إدارة السياسات العامة.

وتحتوي عدة مواد داخل الدستور على أحكام تشجع على الحكم التشاركي. وفيما يخص هيكل المشاركة، حدد دستور ١٩٨٨ مبادئ وتوجيهات مثل المواطنة كأساس للدولة الديمقراطية (مواد ١ و٥ و٨ و١٥ و١٧) والواجبات الاجتماعية في القضايا الجماعية (مواد ٢٠٥، و٢١٦، و٢٢٥، و٢٢٧، و٢٣٠) وممارسة السيادة الشعبية (مواد ١٤ و٢٧، و٢٩، و٥٨، و٦١)، لكنه كذلك أسس لمشاركة اجتماعية كأحد أشكال الحكم (مواد ١٠، و١٨، و٣٧، و٧٤، و١٧٣، و١٨٧، و٢٣١).

وفيما يخص مأسسة آليات تشاركيه في السياسة العامة، تبرز لا مركزية الإدارة والإدارة التشاركية في مجالات الأمن الاجتماعي (مادة ١٩٤)، والصحة (مادة ١٩٨)، والرفاه الاجتماعي (مادة ٢٠٣) والتعليم (مادة ٢٠٦). وعلاوة على ذلك، أقر دستور ١٩٨٨ المشاركة الاجتماعية كمكون ضروري للجهات التي تشترك في السلطة، كمجالس إدارة سياسة وغيرها (مواد ٨٩، و١٠٣، و١٣٠، و١٢٤).[١٤]

ومكنت دسترة المشاركة الاجتماعية إلى بزوغ تجارب للحكم التشاركي في مجالات جديدة لصنع القرار الحكومي. وكانت مأسسة الآليات التشاركية في السياسة العامة نتاج جدل شديد حول نطاق الممارسات الديمقراطية، وهو ما سمح بظهور لاعبين سياسيين جدد والاعتراف بنوع جديد من المواطنة (داجنينو، أولفيرا وبانفيتشي، ٢٠٠٦).

ثالثا: ابتكارات وتحديات الحكم التشاركي

شكلت لا مركزية الإدارة التي شجع عليها دستور ١٩٨٨ تقدما مؤسسيا فتح المجال أمام تجارب عديدة للحكم التشاركي. ومن هذه التجارب المجالس السياسات العامة حيث يراجع أو يقر ممثلو الدولة والمجتمع المدني عمل الحكومة في مجال محدد. قدمت المجالس لاعبين جدد للساحة السياسية وأحدثت توازن بين حجم مشاركة ممثلي المواطنين ومشاركة ممثلي الحكومة.

---

[١٣] كلوفيس هنريك دي سوزا، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

[١٤] كلوفيس هنريك دي سوزا، مرجع سبق ذكره، ص ٤.

بالإضافة إلى مجالس الإدارة، تبرز تجارب الموازنة التشاركية في الإدارة المحلية. وتعتبر هذه العملية عملية أوسع لتحديد السياسات العامة، لأنها لا تقوم بجمع ممثلين سويا داخل مجلس فحسب، بل بجمع الجمهور المعني من حي أو منطقة معينة ويركز غالبا على قرارات الاستثمار في الأشغال العامة. تحدث تلك المشاركة على مستويات عدة من خلال ممثلين وتسمح بالتفاعل بين اللاعبين السياسيين وتراقب أداء الدول.[١٥]

ومن إنجازات الحكم اللا مركزي كذلك اعتبار أحواض الصرف الصحي وحدات إدارية في نظام موارد المياه التابع للدولة. تَحدى هذا التغيير الرؤية القاصرة للحكم التي تعزل الجهات المسئولة عن السياسات وتبعدها عن الجزء الأكبر من الشعب. وكذلك شجعت لائحة تنظيمية جديدة حول مناطق الحماية البيئية على تنسيق العمل بين المجالس البلدية، والولايات، والحكومة الفيدرالية، مما ولّد مسئولية مشتركة في إدارة الموارد العامة.

وحديثا وفي السياق الحضري، اكتسبت المشاركة الاجتماعية زخما من خلال الخروج بمسودة أداة تخطيط للمدينة. وبإدماج قضايا اقتصادية، واجتماعية، وسياسية متعددة، تقدم الإدارة التشاركية للفضاء الحضري تحدي عملاني. وعلاوة على ذلك، قد تؤثر الإدارة التشاركية للفضاء الحضري على الإدارة البلدية لأن السياسات المصممة لقطاع بعينه لابد أن تتماشى مع التخطيط العام للمساحات الحضرية.

والجدير بالذكر كذلك هو التقدم الذي حدث مؤخرا على صعيد المبادرات الفيدرالية. فتم إعادة تشكيل وتكوين المجالس، كما تم تأسيس دواوين مظالم، وعقدت مؤتمرات ومشاورات عامة من أجل توسيع المشاركة المجتمعية للمشاركة في صياغة، ورقابة، وتقييم السياسات العامة على مستوى الحكومة الفيدرالية. إن تعقيدات تطبيق السياسات العامة على المستوى الوطني، وكذلك غياب أجهزة الدولة المعنية برعاية المشاركة تعد تحديا لاستمرارية هذه المبادرات.

ولا يمكننا من خلال الاستعراض العام للمبادرات الحالية في البرازيل التنبؤ بالمكاسب والتحديات المحتملة لتطبيق عمليات تشاركية. لكن من الممكن فهم حقيقة إن ترسيخ هذه الممارسات يعد اعتراف بالمشاركة الاجتماعية كحق. وتبرز العناصر التالية للابتكار الديمقراطي: تفاعل متزايد بين اللاعبين السياسيين، والشفافية في الحكم، وإعادة توزيع الموارد المالية، وإعادة تشكيل الإطار الفيدرالي، والمساءلة المشتركة لإدارة للممتلكات العامة (سوزا، ٢٠٠٨).

وكذلك يواجه الحكم التشاركي تحديات عديدة. فوجود ممارسات ديمقراطية، يشجع عليها الدستور، لا يضمن زيادة المشاركة أو فاعلية المبادئ الدستورية. لذا، يعتمد تعزيز هذه التجارب على التغلب على الصعوبات المؤسسية، والتقنية، والثقافية، والسياسية مثل: مجتمع مدني ضعيف، ودور غير واضح في التمثيل الحكومي، وجهات حكومية منعزلة، والاستخدام لغة تقنية معقدة بشكل مفرط في النقاشات، وانعزال السلطة التشريعية، ونقص المعلومات، وقلة الحافز على المشاركة، وكذلك نقص هياكل تشجيع المشاركة (سوزا، ٢٠٠٨). [١٦]

لقد تمخض عن خبرة البرازيلية مع الحكم التشاركي التي تضغط الحركات الاجتماعية من أجل توسيعها وتوسيع الحقوق الديمقراطية، تمخض عنها ابتكارات وإبداعات كما ظهرت تحديات. ويتعين

---

[١٥] كلوفيس هنريك دي سوزا، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

[١٦] كلوفيس هنريك دي سوزا، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

الاعتراف أن تمهيد طريق المشاركة الاجتماعية في البرازيل قد مّكن، رغم التناقضات والفجوات الموروثة، الفاعلين الاجتماعيين من المشاركة من جديد في النظام السياسي.

وفي البرازيل، يتعايش النضال من أجل الحصول على الحقوق الاجتماعية بشكل سلمي مع الاعتراف بالفاعلين السياسيين ومع انتشار مساحات القرار العام، وهو ما يشجع على الإبداعات الديمقراطية. وتسهم التجربة البرازيلية في إثراء الجدل الراهن بشأن الديمقراطية وذلك بسبب الطبيعة الجدلية لهذا التعايش المشترك. إن إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع تتطلب التفكير في معنى المشاركة في العديد من السياقات التاريخية، والثقافية، والسياسية، والاجتماعية.

رابعا:- الديمقراطية التشاركية والحالة المصرية:

في إطار السعي لتأسيس دستور حديث لمصر فأنه يتوجب علينا النظر لهذه التجربة التي أثبتت نجاحا في معظم الدول التي طبقت فيها حيث لم تقتصر الديمقراطية فيها على البعد السياسي إنما امتدت لتشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي، وساعدت على إحداث نقلات نوعية على مستوى الممارسة أو على مستوى المؤسسات وحتى على مستوى ثقافة المجتمع السياسية. كما أن هناك تشابه شديد بين الوضع في البرازيل عشية سقوط الديكتاتوريات العسكرية والوضع المصري حاليا وهو ما يجعلها التجربة الأقرب لنا في مجال التحول الديمقراطي. وتحمل الحالة الثورية في مصر فرص لنجاح هذه التجربة فعلى سبيل المثال اللجان الشعبية التي تشكلت في المناطق المختلفة من مصر خلال الثورة يمكن العمل على تطويرها لتصبح لجان محلية ونواة لمجالس محلية حقيقية مما يحول دون تحولها إلى لجان أمنية قد تنحوا نحو العنف إلى أدوات للمشاركة والرقابة الشعبية خاصة فيما يتعلق بحقوق المواطنين الاجتماعية والاقتصادية مثل التعليم، السكن، الصحة، ...الخ. وأن تكون هذه اللجان وسيلة لطرح الرؤى على المجالس المحلية المنتخبة التي تقوم ببلورة هذه المطالب ورفعها للسلطة التشريعية الأعلى في شكل تقارير، وعقد جلسات دورية بين نواب المحافظات المختلفة والمجالس المحلية لمناقشة هذه التقارير بحضور ممثلين من هذه اللجان النوعية.

وهو ما يمكن أن ينعكس في الدستور من خلال:

الاعتراف صراحة بمفهوم السيادة الشعبية من خلال الإقرار بدور للمجتمع في عملية التشريع سواء عبر عمليات التصويت المباشر أو تشكيل اللجان المجتمعية. والاعتراف بدور المجتمع المدني في صنع السياسات المحلية والسياسات الاجتماعية.

كذلك الاعتراف بدور المجتمع في الرقابة من خلال حق اللجان المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني في متابعة ورقابة الهيئات المنتخبة بمختلف مستوياتها. وحقهما عبر الهيئات المنتخبة في دور رقابي على الهيئات التنفيذية.

الآليات اللازمة لتطبيق ذلك علي أرض الواقع:

يرتكز تطبيق هذا الشكل من الديمقراطية على قاعدتين أساسيتين الأولى هي المواطنة، والثانية هي المشاركة، إلا أنه إلى جانب ذلك فإنها بناء يبدأ من أسفل ليصل إلى أعلى، وليس كالديمقراطية التمثيلية يعتمد في الأساس على تفويض الممثلين من جانب المجتمع، ليعيد إنتاج العلاقة التراتبية التقليدية من أعلى إلى أسفل، كما تعد الشفافية شرطا من شروط نجاح هذه التجربة، وضمان عدم التلاعب بها أو احتكار فئات بعينها لهذا الشكل من الديمقراطية الذي يعد جديد نسبيا.

١- **المواطنة:** وهي المفهوم الذي يضمن المساواة بين الجميع دون تفريق على أساس الدين أو العرق أو الجنس...الخ، فضمان المساواة بين الجميع أساس لضمان التمثيل الحقيقي للمصالح العامة في الديمقراطية التشاركية، وهو ما يستوجب إصدار قانون يجرم التمييز أي كان مصدره، سببه، أو مجاله.

٢- **المشاركة:** لا تقتصر مهمة المواطن في الديمقراطية التشاركية على اختيار نواب أو ممثلين له، وإنما تستكمل ذلك بخلق كيانات على المستوي القاعدي تشارك مع هؤلاء الممثلين في عملية التشريع والرقابة، وهو ما يتطلب الانتقال من نظام الإدارة المحلية إلى نظام الحكم المحلي، والذي تتمتع فيه المحافظات المختلفة بقدر واسع من الاستقلالية عبر صلاحيتها ومواردها، وأن تكون المناصب في هذا المجال مبنية على الانتخابات مثل المحافظين، العمد، أو عن طريق مسابقات مفتوحة تكون المؤسسات المحلية المنتخبة هي الحكم في اختيار الموظفين التنفيذيين على أساسها، كما تفترض كذلك أن يكون هذا القانون مغلبا للهيئات المنتخبة على الهيئات التنفيذية.

٣- **بناء الديمقراطية من أسفل:** حيث أن بنية النظام ككل تكون من أسفل إلى أعلى، وتكون العلاقات القائمة على معلومات واحتياجات قادمة من أسفل وتستقبل تغذية مرتجعة من أعلى.

- ويقوم هذا البناء على مبادرات أهلية سواء في شكل الانتظام في لجان مجتمعية أو منظمات أهلية يمكن أن تشكل معا ركيزة للعمل المجتمعي الذي يرفع المطالب التشريعية للمجالس المحلية المنتخبة، وكذلك يقوم بدور رقابي على الهيئات الأعلى منه، المجالس المحلية المنتخبة على المستويات المختلفة وصولا إلى مجلس الشعب، وذلك عبر منحه آليات للاستجواب لممثليهم المحليين أو الوطنيين، ويجب على السلطة المركزية تحفيز مثل هذه التشكيلات من خلال تصور لكيانات جامعة لها صلاحيات، آليات لتحفيزها على المشاركة.

هذه الإجراءات التحفيزية يمكن أن تتمثل في منح إضافية أو حوافز معنوية للمجالس التي تقوم بتنفيذها، مثل تفعيل المشاركة المجتمعية من خلال أفكار كاللجان المجتمعية والتشبيك مع منظمات المجتمع المدني أو استخدام التواصل الإلكتروني في المحافظات التي تسمح حالتها بذلك، فتطوير دور المجلس في بعض الموضوعات التي من شأنها أن تطور المجتمعات المحلية بشكل أكبر في مجالات مثل الفنون والثقافة، فتحفيز أعضاء المجالس المحلية على رفع قدراتهم من خلال توفير فرص لهم للاحتكاك مع نظرائهم في دول أخرى والإطلاع على تجاربهم، أو الدراسة في مجالات عمل المجلس والتشجيع على إنشاء قواعد البيانات والمعلومات الخاصة بمنطقته ليستفيد بها المجتمع المحلي، وكذلك الحكومة المركزية. وأخيرا لابد من وضع آليات واضحة لتقييم دور المجالس المحلية يشارك فيه المواطنون حتي تستطيع هذه المجالس من تطوير نفسها وتلافي أخطائها.